

دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

أ.عثماني أنيسة¹، أ.بوحسان لامية²¹ جامعة سطيف 1 (الجزائر)، anissaathmani@yahoo.fr² جامعة سطيف 1 (الجزائر)، lamiabouhsane@yahoo.fr

ملخص:

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة ميزانيتها توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل سيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها، وذلك عبر برامج الاستثمارات العامة المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة (2001-2014)، سعت الجزائر من خلال هذه البرامج إلى تحقيق أهداف عدة أهمها تحقيق نمو خارج المحروقات حقيقي ومستمر، بحيث يكون له أثر قوي على التشغيل و التنمية الشاملة للبلاد، و يسمح بتنويع الاقتصاد و فك تبعيته المفرطة للخارج. حاولنا من خلال هذه المداخلة دراسة أثر الاستثمارات العامة في مختلف القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، و باستعمال بيانات سنوية ممتدة على طول الفترة 1990-2012. جاءت نتائج الدراسة على النحو التالي تعد سنة 2000 نقطة انعطاف وتحول في مسار النمو الاقتصادي، وهذا ما جعلنا نميز بين نموذجين ولفترتين مختلفتين، في النموذج الأول تبين أن النفقات في كل من قطاع الصناعة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية و السكن تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، في حين أثرت كل من الخدمات المنتجة، النفقات الموجهة لمواضيع مختلفة، مخططات البلدية للتنمية وكذا التربية والتكوين إيجابا على النمو الاقتصادي أما فيما يتعلق بالنموذج الثاني فقد توصلنا إلى أن كل من قطاع الصناعة، الخدمات المنتجة، المنشآت الاجتماعية والثقافية و السكن يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي، في حين أثرت بقية القطاعات سلبا على النمو الاقتصادي، فيما يخص قطاع الزراعة لم يكن له أي تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في كلا النموذجين .

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات العامة، النفقات العامة، النمو الاقتصادي، نموذج انحدار متعدد

Abstract:

Algeria has initiated since 2001 in the expansive budget policy that had never seen before, especially in terms of the importance of financial resources allocated to them, and through public investment programmes implemented or being implemented, along Period (2001-2014), Algeria has sought through these programmes to achieve several objectives including fuel growth outside the real

and continuing to have a strong impact on employment and the overall development of the country, and allows to diversify the economy and removing the dependence Excessive.

We tried through this intervention study of the impact of public investments in various economic sectors to economic growth in Algeria by use of multiple regression model, using annual data running along period 1990-2012. the results of the study as follows: the year 2000 milestone and a shift in the economic growth path, and that's what led us to distinguish between the two models and two different periods, in the form I showed that expenditure in industry enterprises Administrative, economic, social and cultural infrastructure and housing adversely affect economic growth, while affected both producer services, expenditures for different topics, municipal development plans as well as educational And have a positive impact on economic growth, with regard to the second model we have reached all of the industry, producing services, social and cultural facilities, housing a positive impact on economic growth, while the rest of the affected Negatively on economic growth sectors, with regard to the agricultural sector did not have any moral impact on economic growth in both models.

Keywords: public investment, public expenditure, economic growth, a multiple regression model.

1. مقدمة:

مر الاقتصاد الجزائري بوضعية صعبة نتيجة تعرضه لعدة صدمات منها الخارجية كاشتداد أزمة المديونية وانخفاض أسعار المحروقات، وأخرى على المستوى الداخلي كالأزمة السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد، بالإضافة إلى التخلي عن أساليب التسيير المركزي ومحاولة الانتقال إلى اقتصاد السوق، ولعل أهم شيء يعبر عن الصعوبات التي مر بها الاقتصاد الجزائري هو معدل التضخم المرتفع الذي خلق وضعية اجتماعية صعبة، إلى جانب ارتفاع نسب البطالة والفقر وانخفاض نسب النمو الاقتصادي، كل هذه العوامل حتمت على الجزائر تبني برنامج إصلاح هيكلي يهدف إحداث استقرار اقتصادي على المستوى الكلي.

بالرغم من النتائج التي حققها برنامج الإصلاحات في ميدان التوازنات الاقتصادية الخارجية، فإنه لم يستجيب لطموحات الشعب الجزائري والمتمثلة في تحسين ظروف المعيشة وخلق مناصب عمل، هذا ما أدى إلى مطالبة الحكومة بضرورة تخفيف موقفها المالي المتشدد عن طريق استخدام الاحتياطات الكبيرة التي تراكمت منذ نهاية سنة 1999 بسبب ارتفاع أسعار البترول.

شرعت الجزائر في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل مستخدمة عائدات البترول غير المتوقعة وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة (2001-2014)، وقد تمثلت هذه البرامج أساسا في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

تبنّت الجزائر سياسة الإنعاش الاقتصادي بغية تحقيق جملة من الأهداف أهمها تعزيز الطلب الإجمالي وخلق وظائف من خلال استثمار الأموال العامة في البنى التحتية ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب إنعاش النمو الاقتصادي وبالخصوص خارج المحروقات.

سنحاول من خلال هذه المداخلة التطرق إلى أثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال الإجابة على التساؤل الأساسي التالي:

ما مدى تأثير الاستثمارات العامة في مختلف القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

في هذا الصدد وبغية الإحاطة بجوانب الموضوع والأهداف المرتبطة به سنعالج الموضوع من خلال التطرق إلى:

- مفاهيم عامة حول الاستثمار و النمو الاقتصادي؛
- عرض برامج الاستثمارات العامة؛
- بناء نموذج قياسي لمعرفة مدى تأثير برامج الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، و ذلك بالإعتماد على بيانات الإنفاق العام لمختلف القطاعات الاقتصادية و النمو الاقتصادي في الجزائر.

1. مفاهيم حول الاستثمار:

يقصد بالاستثمار في معناه الاقتصادي توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية و اجتماعية و ثقافية، بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية بمعنى آخر هو كل استثمار يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني الإجمالي.

هناك أنواع عديدة للاستثمارات تصنف بناء على عدة معايير نذكر من بينها: أجل الاستثمار، عائد الاستثمار، نوع النشاط الاستثماري، طبيعة الاستثمار، حجم الاستثمار و ملكية الاستثمار. سوف نكتفي بعرض أنواع الاستثمار بناء على معيار الملكية:

- استثمار عام: هو عبارة عن مشاريع تملكها الدولة ملكية تامة و تتولى إدارتها بصفة منفردة، تتسم العوائد لهذا النوع من الاستثمار بأنها متدنية و غالبا ما تهدف الدولة من خلالها إلى تحقيق المنفعة العامة، و بالتالي يمكن الحكم على نجاحها من خلال تحقيق الأهداف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية¹.
- استثمار خاص: هو استثمار يقوم به أشخاص أو هيئات خاصة بهدف تحقيق معدلات عالية من الربح، إن ما يميز هذا النوع من الاستثمار هو المرونة في الإدارة و التنظيم و اتخاذ القرارات على عكس الاستثمار العام الذي يخضع إلى نظام المركزية في اتخاذ القرارات.
- استثمار مشترك: هو استثمار يقوم على الملكية المشتركة لعوامل الإنتاج، حيث يقوم الأفراد بشراء حصص في المشاريع العامة، و غالبا ما تكون الإدارة من حق الدولة، غير أن هذا النمط من الإدارة بدأ يتراجع في ظل الخصوصية².

تشكل الاستثمارات العامة و الخاصة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، و في حالة البلدان النامية هناك ضرورة لاستكمال البنى التحتية، و هنا تكون الحاجة إلى الاستثمارات العامة كبيرة لأن القطاع الخاص غير قادر على القيام بهذه المشاريع بالمستوى المطلوب نظرا لضخامة تكاليفها و ضعف ربحيتها في الأجل القصير.

إلى جانب الدور الكبير الذي تلعبه الاستثمارات العامة في دعم البنى التحتية، فهي تحقق أهداف اقتصادية أخرى تتمثل فيمايلي³:

- تقليص نسبة البطالة و هذا يؤدي بدوره إلى تخفيض نسبة الفقر و الجهل في المجتمع؛
- تجميع المدخرات المحلية و توجيهها نحو الاستثمارات؛
- إدخال التكنولوجيا الحديثة و المتطورة إلى مجالات عدة، و التي ساهمت بشكل كبير في تخفيض تكلفة السلع والخدمات المقدمة للفرد؛
- دعم ميزان المدفوعات، و هذا عن طريق إنتاج سلع قادرة على منافسة السلع الأجنبية؛
- زيادة الدخل الوطني و ذلك أن الاستثمار يمثل نوع من الإضافة إلى الموارد المتاحة، و هذا بدوره يؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

2. ماهية النمو الاقتصادي:

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو في إجمالي الدخل القومي مع مرور الزمن، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فهو يقيس قدرة الاقتصاد على تحويل موارده إلى سلع وخدمات⁴. ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة⁵.

لقد عرف النمو الاقتصادي من طرف العديد من الاقتصاديين، حيث عرفه A.Silem بأنه الزيادة المستمرة والحقيقية لمؤشر الأداء الاقتصادي⁶.

من هذا المنطلق يمكن القول أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل القومي أو إجمالي الناتج المحلي وإنما يتعدى ذلك ليعني:

- حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل القومي⁷، فالهدف الفعلي للنمو ليس كما كان شائع إنتاج أكبر كمية من أجل عدد كبير، وإنما إنتاج أحسن نوعية و بأكبر كمية من أجل كل فرد⁸؛

- إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يجب أن تكون زيادة حقيقية⁹. من خلال التعريف السابق يتبين لنا أن النمو ظاهرة مستمرة، و ليست ظاهرة مؤقتة و على ذلك لابد من استبعاد النمو العابر و الذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية¹⁰. على ذلك فالزيادة في الدخل يجب أن ينجم

عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا حتى تعتبر نموا اقتصاديا¹¹.

3. العلاقة بين الاستثمار العام والنمو الاقتصادي:

هناك جدل قائم بين الاقتصاديين حول أهمية و دور الإنفاق العام في الاقتصاد، فهناك من رأى أن الإنفاق العام بكل أشكاله له أثر سلبي على النمو الاقتصادي، و على النقيض من ذلك يرى البعض الآخر أن النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا بتدخل الدولة لإزالة العوائق التي تعترضه، و يبقى الجدل قائم حول ما إذا كان الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص مكملا للاستثمار العام أم أن هذا الأخير ينافس الاستثمار الخاص¹². في هذا الصدد ركزت الدراسات الحديثة على أثر الاستثمار العام على الاستثمار الخاص و النمو الاقتصادي، من بينها دراسة Khan و Reinhart (1990) و التي شملت مجموعة من البلدان السائرة في طريق النمو، توصلوا من خلالها إلى أن الإنفاق العام يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، و في حالة باكستان بين Haque و Montiel (1994) أن نفقات الاستثمار العام تحفز الاستثمار الخاص و النمو الاقتصادي، أما في حالة المكسيك فقد بين Lachler و Aschauer (1998) أن الاستثمار العام له تأثير سلبي على الاستهلاك الخاص والنمو الاقتصادي، وفي دراستهما حول مجموعة من البلدان النامية يرى Herrera و Dessus أن الإنفاق العام الاستثماري هو بمثابة قاطرة للتنمية الاقتصادية¹³.

في دراسة أخرى ل Barro (1991) وجد أن هناك علاقة طردية غير معنوية بين الاستثمار العام و النمو الاقتصادي، و ذلك خلال الفترة (1960-1985)، تبعتها دراسة أخرى ل Easterly و Rebelo (1993) الذين وسعوا مجال التحليل، حيث قاما بتقسيم الاستثمار العام بناء على قطاعات مختلفة على عكس ما قام به Barro فتوصلوا إلى أن الاستثمار العام له أثر ايجابي و معنوي على النمو الاقتصادي، كما وجدا أن الاستثمار في النقل والاتصالات كان له أثر كبير على النمو الاقتصادي مقارنة بباقي القطاعات.

في دراسات حديثة أخرى قام كل من Aschauer و Milbourne و آخرون (2003) باختبار نفس العلاقة فوجدا أن الاستثمار العام له أثر ايجابي و معنوي على النمو الاقتصادي، كما أن الاستثمار في النقل، الاتصالات والتعليم له أثر كبير على النمو الاقتصادي، في حين لا يوجد أي أثر للاستثمار في الزراعة، الصحة و الصناعة على النمو الاقتصادي¹⁴.

4. برامج الاستثمارات العمومية:

إن إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تندرج على المستوى الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي

لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي، و هي برامج تسعى إلى إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال دعم النمو خارج الميزانية.

إن برامج الاستثمارات العامة هي برامج للإنعاش الاقتصادي، يمكن تعريفها بأنها عبارة عن دعم يقدم إلى الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي، وبالتالي هي عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة و القيمة المضافة و الموفرة لمناصب الشغل، و تدعيم الخدمات العمومية في مجال الري، النقل المنشآت الأساسية و تحقيق التنمية المحلية، و من ثم فإن الهدف هو إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية¹⁵.

سنعرض فيمايلي البرامج الثلاث من خلال التطرق إلى أهدافها، مضمونها و آثارها على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي.

1.4 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أسهم بشكل كبير في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما يسمى بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الانتفاع العام من الناتج المحلي من 28.57 % سنة 2000 إلى حوالي 34.29 % سنة 2002¹⁶، فبلغ 525 مليار دج الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في بعث النشاط الاقتصادي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية الكبرى.

لقد سعت الجزائر من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل فيمايلي¹⁷:

- تحفيز الطلب الكلي؛
 - دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة، و التي تساهم في خلق فرص عمل و ذلك من خلال ترقية و تشجيع المؤسسات الإنتاجية المحلية الصغيرة و المتوسطة؛
 - تطوير البنى التحتية التي تساهم في دعم النشاط الاقتصادي؛
 - الحد من الفقر و تحسين مستوى المعيشة؛
 - دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية.
- ترتكز المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس على خمس قطاعات ممثلة في الجدول الموالي:

جدول رقم (1): مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

القطاع	المبلغ (مليار دج)	النسبة
دعم الإصلاحات	45.0	8.6
دعم الإنتاج	65.3	12.4
التنمية المحلية	114	21.7
تدعيم الخدمات العامة و تحسين مستوى المعيشة	210.5	40.1
تطوير الموارد البشرية	90.2	17.2
المجموع	525	%100

Source : programme de soutien à la relance économique à court et moyen terme 2001-2004.

لقد خصص أكبر مبلغ من هذا البرنامج لقطاع الخدمات العامة نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري في فترة التسعينات من تدهور في البنى التحتية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في دعم النشاط الاقتصادي، كما اهتمت الدولة بمجال التنمية المحلية نظرا لما لأهميته الكبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية و تدعيم سبل التنمية الاقتصادية.

2.4 البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

ركزت الدولة على مواصلة مجهود إنعاش النمو في جميع القطاعات خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة. اعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في تاريخ الاقتصاد الجزائري، و ذلك من حيث قيمته المرتفعة و التي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، و قد كان يهدف بالخصوص إلى¹⁸:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد؛
 - تحديث و توسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانب الاقتصادي و الاجتماعي؛
 - تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية باعتبارهما أهم عوامل النمو الاقتصادي؛
 - رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي للبرنامج.
- لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمس محاور رئيسية تتمثل فيمايلي:

جدول رقم (2): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة
تحسين ظروف المعيشة	1908.5	45.4
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5

دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.9
تطوير التكنولوجيات الجديدة للإتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	%100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2009-2005)

لقد تم التركيز في هذا البرنامج على محورين رئيسيين، يتمثل المحور الأول في تحسين ظروف المعيشة وذلك من خلال توفير السكن، تدعيم قطاع التربية الوطنية، التعليم العالي و التكوين المهني، تأهيل المرافق الصحية، الرياضية و الثقافية، أما المحور الثاني فيتعلق بتطوير المنشآت الأساسية المتمثلة في قطاع النقل، الأشغال العمومية و تهيئة الإقليم، و ذلك لأنها تمثل دعما و حافزا قويا للاستثمار و التنمية الاقتصادية.

3.4 برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في البرنامجين السابقين، حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلafa ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن و المقدّر بحوالي 286 مليار دولار و الذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

لقد استهدفت الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق مايلي¹⁹:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار؛

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج وفق خمس مجالات كمايلي:

جدول رقم (3): برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

المبلغ (مليار دج)	القطاع
9386.6	التنمية البشرية
379	الخدمة العمومية
6447	المنشآت القاعدية
أكثر من 895	الجماعات المحلية و الأمن الوطني و الحماية المدنية
250	البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الإتصال

Source: Programme de developpement quinquennal 2010-2014.

يخصص هذا البرنامج أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره، التكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن و التزويد بالمياه و الموارد الطاقوية، كما تم الاهتمام أيضا بقطاعات الشبيبة و الرياضة، الثقافة و الاتصال، الشؤون الدينية، التضامن الوطني و المجاهدين.

خصص برنامج توطيد النمو الاقتصادي ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، كما ركز على ضرورة دعم التنمية الفلاحية و الريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تخصيص ما يزيد عن 1500 مليار دج، فيما يتعلق بالتنمية الصناعية فقد خصصت الدولة أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكيمياوية وحديث المؤسسات العمومية.

في مجال الشغل خصصت الجزائر 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني و دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و تمويل آليات إنشاء مناصب شغل جديدة.

على صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم و استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها و في المرافق العمومية.

5. أثر برامج الاستثمارات العامة على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي:

لقد ساهمت برامج الاستثمارات العامة في تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية من بينها الانخفاض الملحوظ لمعدلات البطالة حيث بلغت نسبة 9.66 % سنة 2012 بعد أن كانت تقدر ب 27.3 % سنة 2001 و هذا راجع إلى مساهمة بعض القطاعات خاصة البناء و الأشغال العمومية في امتصاص عدد كبير من اليد العاملة.

أما عن معدلات التضخم فقد تميزت بارتفاع ملحوظ خلال الفترة (2005-2009) لتتخفف بعدها ثم تعاود الارتفاع من جديد سنة 2012 لتبلغ 8.4 % (لم تشهد ارتفاعا من هذا النوع منذ سنة 1996)، يفسر هذه الارتفاع بسياسة الإنفاق التوسعية التي انتهجتها الدولة في إطار هذه البرامج.

شهد معدل النمو الاقتصادي تذبذبا واضحا خلال الفترة (2001-2012)، حيث يتراوح ما بين 2 % كأدنى مستوى له سنة 2006 و 6.8 % كأعلى مستوى له سنة 2003، و يعود سبب هذا التذبذب إلى النمو غير المستقر للقيمة المضافة لقطاع المحروقات، و بدرجة أقل لقطاعي الفلاحة و الصناعة.

من جهة أخرى فإن نسبة النمو الأعلى خلال هذه الفترة و المسجلة سنة 2003 تفسر أيضا بالارتفاع الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات (أعلى نسبة نمو أثناء هذه الفترة هو 8.1 %) لإضافة لقطاع الفلاحة الذي سجل هو الآخر أعلى نسبة نمو له خلال هذه الفترة و المقدرة ب 17 % .

إن معدلات النمو المحققة تعتبر متواضعة مقارنة مع قيمة الاستثمارات التي تم رصدها خلال هذه السنوات، فالجزائر أنفقت مبالغ ضخمة لتجني بعدها نموا سنويا أقل من 5 % لا يختلف كثيرا عن ذلك المحقق في فترة التسعينات وبعيدا عن معدل 6 أو 7 % المتوقع (قبل تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي).

يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4): معدلات النمو، البطالة والتضخم في الجزائر من 2001 إلى 2012

السنة	2001	2003	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل النمو	2.7	6.9	5.1	2	3	2.4	2.4	3.3	2.4	2.6
معدل البطالة	27.3	23.7	15.3	12.5	13.8	11.3	10.2	9.96	9.97	9.66
معدل التضخم	4.2	2.6	1.6	2.3	3.6	4.9	5.7	3.9	4.5	8.4

Source : www.imf.org

6. الدراسة القياسية:

إن دراسة الاستثمارات العامة في الجزائر تعد من بين الأدوات الأساسية للتحليل الاقتصادي. زيادة حصة الاستثمارات في التنمية يعود لضخامة حجم الاستثمارات ولتزايد حاجات المجتمع، و هذه الزيادة لا تتحقق في كل فروع النشاط الاقتصادي وبنفس النسب، لكن وفقا للأولويات و النتائج المراد الوصول إليها. يهدف الوقوف على تطور قيمة الاستثمارات في الاقتصاد الوطني سنحاول بناء نموذج قياسي للنمو الاقتصادي اعتمادا على تجربة الجزائر في هذا المجال حيث يعبر على توزيع النفقات حسب القطاعات من 1990 إلى 2012. وهذا يهدف معرفة أي القطاعات الأكثر تأثيرا في النمو الاقتصادي.

في هذا الصدد تم بناء النموذج وفقا للصيغة الخطية التالية:

$$GDP_t = B_0 + B_1IN + B_2AG + B_3SP + B_4INF + B_5EDF + B_6SSC + B_7LOGE + B_8ATR + B_9PL + \mu_t$$

حيث أن:

GDP_t : معدل النمو السنوي خلال الفترة t:

IN : الصناعة;

AG : الفلاحة والري;

SP: الخدمات المنتجة؛

INF: المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية؛

EDF: التربية والتكوين.

SSC: المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية؛

LOGE: السكن؛

مخططات البلدية للتنمية دج 10 ⁶	مواضيع مختلفة دج 10 ⁶	السكن دج 10 ⁶	المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية دج 10 ⁶	التربية والتكوي ن دج 10 ⁶	المنشآت الأساسية الاقتصادية والادارية دج 10 ⁶	الخدمات المنتجة دج 10 ⁶	الفلاحة والري دج 10 ⁶	الصناعة دج 10 ⁶	معدل النمو (%) (1)	
8000	7400	343	3170	8050	10415	294	9020	1250	1.1	1990
8500	8500	400	3300	900	12200	400	9800	1200	-1.2	1991
11000	11900	2000	4300	11000	16500	1000	12500	1700	1.8	1992
14000	15360	8700	5600	14500	24600	960	18240	1840	-2.1	1993
18800	19500	10000	6300	17400	26800	1090	22160	1950	-0.9	1994
18000	33500	7900	6500	18500	25500	1600	23200	1020	3.8	1995
19500	39000	12800	8800	22900	31900	2800	28000	1000	4.1	1996
20850	43500	12430	9550	25650	37100	2160	28510	300	1.1	1997
17880	15000	32000	10200	31600	41990	4215	36015	100	5.1	1998
24091	19459	63741	10270	37795	47155	4385	42338	350	3.2	1999
20000	21500	59383	10050	41800	57694	3777	43535	400	2.4	2000
33000	23000	86400	18850	56068	83887	5225	56770	500	2.1	2001
37000	25000	9125	25689	65790	102526	15494	7545	150	4.1	2002
39000	28120	91980	37915	71418	114093	22128	94210	100	6.9	2003
35645	38000	75173	42533	84092	131436	16106	85115		*5.2	2004
38000	13096 0	75675	50823	90874	243927	26133	132510	500	*5.1	2005
11815 8	20087 7	17269 0.25	90518	26936 8.66	544862.6	55122. 8	278033. 9	313	*2	2006
10570 0	19790 0	30349 0.16	89796	16647 1	661146.7	38747. 5	237156	1325.5	*3	2007
80430. 6	21051 2	31458 9	113257	16498 8	655927	32575	336480. 02	667	*2.4	2008

دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

95000	22764 6.3	23047 7	191386	24214 3	728278.5	38383. 6	359400	1251	*2.4	2009
60000	20040 0	23046 5	213250.2	28456 3.6	1096303.8	44747	336176	665	*3.5	2010
86075	20215 7.494	52011 3	363931.8	54216 8	982705.26	40830	394550. 2	15772	**2.35	2011
94135. 107	20000 0	23055 0	92970.5	13362 4	997055.11 1	20329. 87	301257	15567	**2.56	2012

ATR: مواضيع مختلفة؛

PL: مخططات البلدية للتنمية.

معطيات الدراسة: تم تجميع البيانات المعتمد عليها في هذه الدراسة انطلاقا من القوانين المالية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لمختلف السنوات الممتدة من 1990 إلى 2012، حيث تم فيها تصنيف المتغيرات المستقلة إلى تسع متغيرات تشكل قطاعات الاقتصاد الوطني. أما فيما يخص معدل النمو فقد اعتمدنا على البيانات المنشورة من طرف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، بنك الجزائر وصندوق النقد الدولي، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (5).

جدول رقم (5): عرض معدل النمو وتوزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني حسب القطاعات خلال الفترة 1990-2012.

المصدر: تجميع لقوانين المالية من 1990 إلى 2012

(1): CNES [2005]: « Regards sur la politique monétaire en Algérie », 26^{ème} session

plénière, tableaux 3, 6, 9, pages 136, 143, 151

* Banque d'Algérie: [2009] : « Rapport annuel ».

** www.imf.org.

1.6 تقدير النموذج:

بالاستعانة ببرنامج Eviews كانت النتائج التي تم التحصل عليها من خلال تطبيق المربعات الصغرى

العادية (MCO) كمايلي:

$$\begin{aligned}
 GDP = & 2.512 + 0.0002IN + (1.65E_06)AG + 0.0002SP - (2.47E_06)INF - (3.74E_05)EDF \\
 & (2.8) \quad (0.77) \quad (0.06) \quad (1.92) \quad (-0.4) \quad (-1.21) \\
 & + (2.66E_05)SSC + (9.45E_06)LOGE - (2.68E_05)AUTR - (2.36E_05)PL \\
 & (0.6) \quad (0.72) \quad (-0.86) \quad (-0.36) \\
 & R^2 = 0.29 \quad N = 23 \quad F = 0.606 \\
 & \bar{R}^2 = -0.19 \quad DW = 1.19 \quad Prob = 0.77
 \end{aligned}$$

مع العلم أن:

() : هي عبارة عن قيمة إحصائية t ، R^2 : معامل التحديد، $\bar{R}^2$: معامل التحديد المعدل، N : عدد المشاهدات، DW : إحصائية ديربين واتسون، F : إحصائية فيشر، $Prob$: احتمال الخطأ.

نلاحظ من خلال النموذج أعلاه أن كل المعالم المقدرة ليس لها معنوية إحصائية ماعدا الثابت، كما أنه بغية معرفة مدى جودة توفيق النموذج من خلال دراسة المعنوية الكلية للنموذج نجد أن $R^2 = 0.29$ وهو أقل من 30، وهذا ما يدل على أن هناك ارتباط ضعيف بين معدل النمو والمتغيرات المفسرة، لذلك لابد من اختبار ما إذا كان النموذج صالح ومستقر خلال هذه الفترة أم لا وذلك كمايلي:

2.6 اختبار التغير الهيكلي²⁰:

بعدنا أن تحصلنا على النموذج رقم (1) و الذي يعبر عن علاقة النمو الاقتصادي بالمتغيرات المفسرة، لابد من اختبار هذا النموذج إذا ما كان صالحا لكل الفترة أم لا لذلك لابد من اختبار التغير الهيكلي للنموذج.

باستعمال برنامج Eviews نجد أنه عند سنة 2000 تقدر إحصائية F بـ 26.35 وهذا باحتمال خطأ يقدر بـ 1.05% و هو ضعيف و هذا ما يدل على أن هناك نقطة تحول سنة 2000 و بعبارة أخرى سنرفض فرضية عدم التي تتضمن غياب التغير الهيكلي $\beta_1 = \beta_2 : H_0$ ، أي عدم استقرار معاملات النموذج فهناك نقطة انعطاف سنة 2000، إذن سنميز بين نموذجين خلال الفترتين 1999-1990 و 2000-2012 و ذلك كمايلي:

1.2.6 النموذج المتحصل عليه في الفترة 1990-1999: بعد أن قمنا بتقدير النموذج خلال هذه الفترة تبين لنا أن معامل AG (الزراعة) ليس له معنوية إحصائية، لذا قمنا بحذفه فتحصلنا على النموذج التالي:

$$\begin{aligned}
 GDP = & 5.39 - 0.0018IN + 0.0048SP - 0.0002INF + 0.0003EDF \\
 & (95.85) \quad (-72.14) \quad (174.87) \quad (-25.69) \\
 & (110.27) \\
 & -0.002SSC - 0.0002LOGE + (2.66E_{-05})AUTR + 0.0004PL \\
 & (-59.76) \quad (-99.76) \quad (12.99) \quad (53.85) \\
 R^2 = & 0.99 \quad N = 10 \quad F = 19006.72 \\
 \bar{R}^2 = & 0.99 \quad DW = 2.62 \quad Prob = 0.0056
 \end{aligned}
 \tag{2}$$

اختبار معنوية النموذج (2) الخاص بالفترة 1990 إلى 1999: يتبين لنا من خلال هذا النموذج أن كل المعالم المقدرة لها معنوية إحصائية، أي أنه بحذف المتغير الذي يعبر على النفقات المخصصة لقطاع الزراعة تحسنت المعنوية الإحصائية لباقي المقدرات وكذا جودة توفيق النموذج، حيث ارتفعت قيمة معامل التحديد وكذا معامل التحديد المعدل، كما ارتفعت قيمة معامل فيشر، وبهذا سنقبل بهذا النموذج باحتمال الوقوع في الخطأ قدره 0.56%. ومنه يمكن القول أن 99.9% من التغيرات في المتغير التابع يعود إلى التغير في المتغيرات المفسرة.

2.2.6 النموذج المتحصل عليه في الفترة 2000-2012: عند تقديرنا لهذا النموذج تبين لنا أيضا أن معامل AG ليس له معنوية إحصائية فتم حذفه لنحصل في الأخير على النموذج التالي والذي هو محور اهتمامنا.

$$\begin{aligned}
 GDP = & 3.89 + (0.00035)IN + (0.00032)SP - (3.93E_{-06})INF \\
 & - (4.93E_{-05})EDF \\
 & (12.25) \quad (6.67) \quad (9.41) \quad (-3.41) \quad (-7.67) \\
 + & (4.22E_{-05})SSC + (5.56E_{-06})LOGE - (2.35E_{-05})AUTR - (3.61E_{-05})PL \\
 & (5.09) \quad (2.11) \quad (-3.98) \quad (-2.88) \\
 R^2 = & 0.97 \quad N = 13 \quad F = 16.38 \\
 \bar{R}^2 = & 0.91 \quad DW = 2.08 \quad Prob = 0.0082
 \end{aligned}
 \tag{3}$$

- اختبار معنوية النموذج (3) الخاص بالفترة 2000 إلى 2012: بعد حذف قطاع الزراعة من النموذج تحسنت المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة، كما تحسنت المعنوية الكلية للنموذج.
- اختبار النماذج المقدرة باستخدام المعايير القياسية: بعد أن قمنا باختبار النموذجين من الناحية الإحصائية وكذا المعنوية الكلية للانحدار سنستخدم المعايير القياسية أو الاختبارات من الدرجة الثانية لمعرفة مدى انسجام و تطابق الفروض الخاصة بالخطأ العشوائي و حتى المتغيرات المستقلة مع النموذج. وقد تحققنا من عدم وجود مشكلة التعدد الخطي وإن وجد فهو غير ذي أهمية، فكل المتغيرات ضرورية في النموذج وثبات التباين وعدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء²¹.

7. تحليل النتائج:

لقد تبين لنا من خلال دراستنا لنموذج النمو الاقتصادي المفسر بتوزيع النفقات العامة في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية مايلي:

تعد سنة 2000 نقطة انعطاف وتحول في مسار النمو الاقتصادي، وهذا ما جعلنا نميز بين نموذجين ولفترتين مختلفتين، فقبل هذه الفترة دخلت الجزائر في سلسلة إصلاحات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، والتي كانت تهدف أساسا إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات والحد من ارتفاع معدلات التضخم، حيث أن متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-1999) قدر بـ 1.6% وهو ضعيف نتيجة لانخفاض معدل النمو إلى مستويات سلبية.

1.7 تحليل النتائج الخاصة بالنموذج المتحصل عليه في الفترة 1990-1999: تميز هذا النموذج بـ:

- يتضح لنا جليا من خلال النموذج رقم (2) أن هناك علاقة عكسية بين النفقات الموجهة لقطاع الصناعة (IN) ومعدل النمو، وهذا راجع إلى التناقض المستمر لحصة قطاع الصناعة من النفقات العامة نتيجة لتخلي الدولة عن سياستها في هذا المجال. فبعد أن بلغت ذروتها في 1994 فقدرت بـ 1950 مليون دينار جزائري بدأت في التراجع إلى أن وصلت إلى قيمة متدنية سنة 1998 تقدر بـ 100 مليون دج، كما أن متوسط نمو الناتج الصناعي في الفترة (1995-1999) بلغ ما قيمته (-0.78 %)، إذ سجل هذا الأخير معدلات نمو سالبة خلال السنوات (1995,1996,1997) وهو ما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري²².

- في النموذج المتحصل عليه خلال هذه الفترة تم حذف قطاع الفلاحة (AG) لأن تأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر غير معنوي، وهذا رغم أن حصة هذا الأخير من النفقات العامة كانت في تزايد مستمر، حيث حضي باهتمام كبير وسجل أحيانا مساهمة كبيرة في القيمة المضافة الإجمالية للاقتصاد الوطني إلا أنه سجل انخفاضا سنة 1997 وصل إلى (-13.5%) نتيجة للظروف الطبيعية.

- الخدمات المنتجة (SP) لها تأثير ايجابي وكبير على النمو الاقتصادي، وهذا من خلال الإحصائية t، وهذا رغم أنه في هذه الفترة كان نصيب الخدمات المنتجة من النفقات العامة متواضع، إلا أنه سجل ثباتا في معدلات نموه²³.

- هناك علاقة عكسية بين المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية (INF) والتي تتمثل أساسا في النفقات المتخصصة لبناء السدود والطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية وكل المرافق الضرورية لسير المؤسسات الاقتصادية والإدارية، وهذا رغم أن النفقات الموجهة لهذا القطاع كانت في تزايد مستمر وصلت سنة 1999 إلى 47155 مليون دج، إلا أنها أثرت سلبا على النمو الاقتصادي ونفس الشيء الذي حدث والمنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية (SSC) والسكن (Loge).

- سجّل في هذه الفترة أيضا التأثير الايجابي للنفقات الموجهة لمواضيع مختلفة (والتي تشمل كل النفقات غير المتخصصة في ميزانية الدولة أو تلك التي لا تنتمي لأي قطاع من القطاعات السابقة) على النمو الاقتصادي. وهذا ما حدث مع المخططات البلدية للتنمية وكذا التربية والتكوين.

2.7 تحليل النتائج الخاصة بالنموذج المتحصل عليه في الفترة 2000-2012: يمكن أن نستنتج من خلال النموذج رقم (3) مايلي:

- هناك علاقة طردية بين حصة القطاع الصناعي من النفقات العامة ومعدل النمو، وهذا رغم أن هذا القطاع قد سجل نسب نمو متدنية خلال فترة تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي بمعدل متوسط لنمو الصناعات المصنعة قدره ²⁴ (-1.725%) وهذا لعدم اهتمام الدولة في هذا المخطط بقطاع الصناعات العمومية، إلا أن هذا الأخير حظي بنوع من الاهتمام بدءاً من 2007، أين بدأت ترتفع النفقات المخصصة لهذا القطاع. فقد خصص برنامج التنمية الخماسي ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض. كما خصص في ظل هذا البرنامج أكثر من 2000 مليار دج من أجل التنمية الصناعية.

- تأثير قطاع الفلاحة والري على النمو الاقتصادي كان غير معنوي، وهذا رغم المخصصات المالية المعتبرة في البرامج الثلاثة، فقد خصص لهذا القطاع في مخطط البرنامج التكميلي لدعم النمو ما قيمته 300 مليار دج وقد ساهم ذلك في رفع معدل نمو الناتج الفلاحي. فبعد أن كان في سنة 2005 يقدر بـ 1.9% ارتفع ليصل سنة 2007 إلى 5% ليعود للانخفاض في 2008 ليقدر بـ -5.3% ²⁵ (وهذا بسبب الظروف المناخية ليتحسن بدءاً من سنة 2009 ليصل نموه إلى 9% ثم يرجع في الانخفاض سنة 2010 إلى 8.5% ²⁶). التحسن الذي طرأ على نمو الناتج الفلاحي راجع للدعم الذي خصص للتنمية الفلاحية والريفية والذي قدر بأكثر من 1000 مليار دج في مخطط برنامج التنمية الخماسي. ومنه يمكن القول أنه رغم ارتفاع حجم الإنفاق العام لهذا القطاع إلا أنه يبقى رهينة الظروف المناخية.

- للخدمات المنتجة تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وهذا يرجع لكون هذا القطاع له الحصة الأكبر في تكوين الناتج المحلي من بين قطاعات خارج المحروقات، حيث يساهم في الناتج المحلي بما يقارب 26%²⁷.

- كما تم تسجيل العلاقة العكسية بين المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية وكذا التربية والتكوين والنفقات المخصصة لمواضيع مختلفة وكذا المخططات البلدية للتنمية ومعدل النمو، وهذا راجع للمبالغ الضخمة التي رصدتها الدولة لهذه القطاعات وهي بطبيعة الحال غير منتجة، كما أن أثر هذه الأخيرة على الناتج المحلي لا يكون بشكل مباشر وعلى المدى القصير، لأن الهدف الأساسي هو تكوين رأس المال البشري وإصلاح الهيئات والإدارات وتطوير المناخ الاستثماري.

- نلاحظ من خلال النموذج رقم (2) العلاقة الطردية للسكن والمنشآت الاجتماعية والثقافية ومعدل النمو وهذا من خلال مساهمة هذه النفقات في زيادة حجم التشغيل وتوليد دخول جديدة تساهم في زيادة الطلب الكلي.

8. استخدام نموذج النمو الاقتصادي لمقارنة القيم الفعلية بالقيم المقدرة:

بعد أن اختبرنا معنوية المعلمات و المعنوية الكلية للنموذج رقم (3) و اختبرنا مدى تحقق فرضيات النموذج سنستخدم النموذج الذي تحصلنا عليه في تقدير قيم النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة. إذن بتعويض قيم المتغيرات نحصل على القيم المقدرة للنمو الاقتصادي من 2000 إلى 2013 وهذا كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): القيم المقدرة للنمو الاقتصادي في الجزائر من 2000 إلى 2012

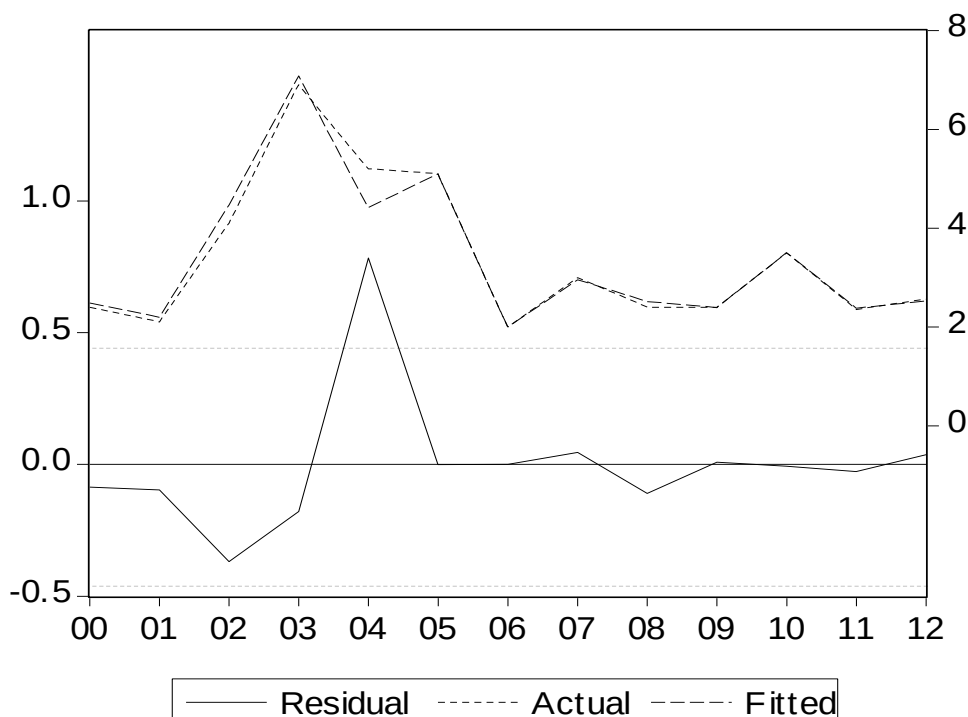
السنوات	القيم الحالية GDP	القيم المقدرة $\widehat{GDP}$	البواقي $GDP - \widehat{GDP}$
2000	2.4	2.48660404649	-0.0866040464914
2001	2.1	2.19669321565	-0.0966932156458

-0.368633243317	4.46863324332	4.1	2002
-0.178896167178	7.07889616718	6.9	2003
0.782901437432	4.41709856257	5.2	2004
-0.00109936049347	5.10109936049	5.1	2005
0.000596265826272	1.99940373417	2	2006
0.0451330850783	2.95486691492	3	2007
-0.109578627944	2.50957862794	2.4	2008
0.00822902516905	2.39177097483	2.4	2009
-0.00621976840465	3.5062197684	3.5	2010
-0.0267654733647	2.37676547336	2.35	2011
0.0376300893336	2.52636991067	2.564	2012

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews

نلاحظ من خلال قيم الجدول أن القيم المقدرة باستعمال النموذج الذي تحصلنا عليه (3) قريبة من القيم الفعلية و هذا ما يؤكد لنا الشكل (1) الذي يوضح لنا أن منحى القيم الفعلية لـ GDP ومنحى القيم المقدرة متطابقة تقريبا.

الشكل (1): مقارنة منحى القيم الفعلية للنمو الاقتصادي في الجزائر والقيم المقدرة له بواسطة النموذج المقترح



المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews, version 02

خاتمة:

إن سيرورة الانتقال من نظام اقتصاد مخطط إلى نظام اقتصاد السوق فرض على الحكومة الجزائرية مع بداية التسعينات انتهاج سياسة اقتصادية للإصلاحات الهيكلية والتي كان هدفها إعادة التوازنات الكلية. كما لجأت خلال هذه الفترة إلى تمويل المشروعات الاستثمارية بالتوسع في الإصدار النقدي وطلب القروض الخارجية القصيرة الأجل والاعتماد على قطاع المحروقات . فمن خلال ملاحظة توزيع المشاريع الاستثمارية العمومية حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة يلاحظ أن مبالغ هذه الاستثمارات في تزايد مستمر، وهذا ما يدل على تدخل الدولة في هذا المجال في شكل الإنفاق العام على المشاريع الاستثمارية، غير أنها انسحبت من بعض القطاعات كالطاقة والمناجم وقلصت حجم الاستثمارات في قطاعات أخرى كالصناعة لتعاود الاهتمام بها بدءا من سنة 2007، كما وجهت استثماراتها إلى قطاعات أخرى كالزراعة والري، المنشآت القاعدية، التربية والتكوين ، السكن... الخ. حيث حدث تغيير

في تركيبة الاستثمار، فسنة 2000 هي نقطة تحول في قطاعات الاستثمارات العمومية في الجزائر وهذا بفضل الادخار المتراكم منذ هذه السنة في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي.

تتجلى أهمية الإنفاق العام من خلال توزيع هذا الأخير على المشاريع الاستثمارية والتي لها مساهمة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي، فقد تبين لنا جليا من خلال النماذج المتحصل عليها في إطار هذه الدراسة أن النمو الاقتصادي في الجزائر له علاقة طردية والقطاع الصناعي والخدمات المنتجة والسكن والمنشآت الاجتماعية والثقافية، كما يتأثر سلبا بالمنشآت الاقتصادية والإدارية والتربية والتكوين والمخططات البلدية للتكوين والنفقات المخصصة لمواضيع مختلفة، وهذا خلال الفترة الممتدة من 2000-2012 والتي توافق برامج الاستثمارات العمومية، بعد أن كان يتأثر سلبا بقطاع الصناعة والمنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية والمنشآت الاجتماعية والثقافية والسكن، وكان يتأثر إيجابا بالخدمات المنتجة والنفقات الموجهة لمواضيع مختلفة والتربية والتكوين والمخططات البلدية للتنمية خلال الفترة 1990-1999، في حين أن قطاع الفلاحة بقي تأثيره غير معنوي على النمو الاقتصادي وهذا رغم الجهود التي بذلتها الدولة في هذا الإطار، وهذا راجع لكون أن قطاع الفلاحة يبقى رهينة الظروف المناخية.

المراجع:

- ¹ محمد الجوهري [2009]: "دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار: دراسة مقارنة"، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، الطبعة الأولى، ص. 22.
- ² مروان شموط و كنجو عبود كنجو [2008]: "أسس الاستثمار"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر ص 22.
- ³ نفس المرجع، ص. 10-11.
- ⁴ IIPSEY. R; STEINER. P and others [1990] : Macro economics ; Ninth edition p.378.
- ⁵ حربي موسى محمد عريقات [2006]: "مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)"، الطبعة الأولى، ص. 268.
- ⁶ BELATTAF . Matouk [2010] : « Economie du développement », office des publication universitaires, Alger, P.
- ⁷ عبد القادر محمد عبد القادر عطية [2000]: "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص. 11.

⁸ BAUMOL W. J, BLINDER.AS, et autres [1990] : « l'économie principes et politiques ; Macro Economie » ; (traduction Michel lamarre) ; 2^{eme}édition ; p504

⁹ محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف [2003]: "التنمية الاقتصادية"، ص. 74.

¹⁰ نفس المرجع، ص. 74.

¹¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية [2000]: مرجع سابق، ص. 16.

¹² محمود محمد داغر و علي محمد علي [2010]: " الإنفاق على مشروعات البنية التحتية و أثره على النمو الاقتصادي في ليبيا: منهج السببية"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، ص ص. 114-113.

¹³ إبراهيم منصوري [2005]: "مفعول السياسة المالية على النمو الاقتصادي: مقارنة بين المغرب و تونس و مصر" الملتقى العلمي الدولي الثاني، المغرب، ص. 3.

¹⁴ Edward anderson, Paolo de renzio and Stephanie levy, [2006]: « The role of public investment in poverty reduction: Theories, evidence and method" London, p.14.

¹⁵ حاكمي بوحفص، " الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر- المغرب – تونس" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص. 15.

¹⁶ إن البيانات المتعلقة بنسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي متوفرة في الموقع التالي: www.imf.org

¹⁷ programme de soutien à la relance économique à court et moyen terme 2001-2004.

¹⁸ البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009).

¹⁹ Programme de developpement quinquennal 2010-2014.

²⁰ للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى " KHEDHIRI. S [2005] : « cours d'introduction à l'économétrie », centre de publication universitaire, Tunisie.

²¹ اعتمدنا في الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء على التمثيل البياني للبواقي بدلالة الزمن، وللمزيد من التفصيل انظر: عثمانى أنيسة [2009]: "التنمية البشرية في الجزائر محاولة القياس والتحليل باستعمال نموذج الانحدار المتعدد"، جامعة فرحات عباس سطيف.

²² Bank Mondiale [2007] : « une revue des dépenses publique », Rapport N 36270-DZ, Groupe pour le développement Socio économique, Région Moyen Orient et Afrique du Nord, p. 28

²³ للمزيد من التفاصيل انظر المرجع السابق.

²⁴ Bank Mondiale [2007] : OP.CIT, P. 28.

²⁵ Banque d'Algérie [2008] : « Rapport annuel de la banque d'Algérie », P.190.

²⁶ Groupe de la Banque Africaine de développement [2011] : « Note de Dialogue 2011-2012 », P.2.

²⁷ Idem, même page.